تحليل: موافقة حماس على «تفكيك السلاح» خطوة لكشف أوراق إسرائيل في غزة

لندن - (د ب أ): منذ دخول وقف إطلاق النار بقطاع غزة حيز التنفيذ في أكتوبر 2025، ركز مجلس السلام بصورة أساسية على نزع سلاح حركة حماس، باعتباره مفتاح الطريق أمام تنفيذ العناصر الأخرى من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، المؤلفة من 20 نقطة. وتشمل هذه العناصر دخول اللجنة الوطنية التكنوقراطية لإدارة غزة إلى القطاع، ونشر قوة الاستقرار الدولية، والشروع في جهود إعادة الإعمار التي تشتد الحاجة إليها.

وحال التركيز على نزع السلاح من دون إجراء أي نقاش بشأن انسحاب إسرائيل من القطاع. وبدلا من ذلك، وسعت إسرائيل نطاق سيطرتها على غزة بصورة كبيرة منذ بدء وقف إطلاق النار، من نحو 53% من مساحة القطاع في أكتوبر - المنطقة التي تحددها ما يُعرف بـ «الخط الأصفر» - إلى قرابة 70% حاليا. وتقول الدكتورة جولي نورمان - وهي زميلة مشاركة في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالمعهد الملكي للشؤون الدولية البريطاني (تشاتام هاوس): إن إعلان الرئيس ترامب مؤخرا أن حماس وافقت على خطته لنزع السلاح أدى إلى تغيير هذه المعادلة.

وأضافت نورمان في تحليل نشره «تشاتام هاوس»، أنه من خلال «إحراج إسرائيل وإجبارها عمليا على كشف مدى جديتها في التمسك بمواقفها، قد تؤدي خطوة حماس إلى ممارسة ضغوط خارجية على إسرائيل بشأن غزة للمرة الأولى منذ شهور. ويبقى السؤال هو ما إذا كان مجلس السلام بصفة عامة، وترامب بشكل خاص، على استعداد لممارسة الضغط اللازم على الطرفين لتجاوز حالة الجمود الراهنة». وتعتقد الدكتورة نورمان أنه ليس من المرجح الاتفاق في أي وقت قريب على جدول زمني لتفكيك الأسلحة، أو خفض أعداد القوات.

كما رجحت أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سوف يسعى إلى إطالة أمد أي مفاوضات مقبلة إلى أقصى حد ممكن، «حيث إن آخر شيء قد يريده مع اقتراب انتخابات أكتوبر هو ممارسة الولايات المتحدة ضغوطا عليه للانسحاب من غزة. وأي إشارة علنية من نتنياهو إلى أن إسرائيل سوف تقلص سيطرتها على غزة، أو تقدم تنازلات لحماس، من المرجح أن تؤدي إلى خسارته قاعدته الانتخابية» وبعيدا عن قبول انسحاب إسرائيل من القطاع، أعلن وزراء إسرائيليون يمينيون بالفعل خططا لإقامة مستوطنات جديدة في غزة.

وترى نورمان أن إطالة أمد العملية يصب في مصلحة حماس، «ومن المرجح أن تكون موافقة الحركة على خطة ترامب خطوة براجماتية من جانب زعيم حماس الجديد خليل الحية: فهذه الموافقة تبقي الحركة طرفا حاضرا في النقاش بشأن مستقبل غزة، وقد تعزز موقفها في مواجهة مجلس السلام، وربما تنقل حتى مسؤولية التعنت إلى إسرائيل. لكن حماس تدرك أن التفكيك الفعلي لترسانتها من الأسلحة لن يكون فوريا».

وفي الواقع، من المرجح أن يتمسك الطرفان أكثر بمطالب تتعلق بترتيب الخطوات، وهي المطالب التي عرقلت محاولات سابقة للتوصل إلى اتفاقات بشأن غزة: فمن المرجح أن تشترط إسرائيل نزع سلاح حماس بالكامل قبل الانسحاب، بينما سوف تصر حماس، على الأرجح، على انسحاب إسرائيل قبل تفكيك أسلحتها. وأشار التحليل إلى تقارير، أفادت بأن إسرائيل أصرت أمام مجلس السلام على احتفاظها بحق شن ضربات على المناطق المقرر تسليمها إلى قوة الاستقرار الدولية، كما اعترضت على مشاركة قطر وتركيا - وهما وسيطان محوريان في الاتفاق مع حماس - في مراحل التحقق المستقبلية من خارطة الطريق. وطالبت تل أبيب كذلك بتدمير أسلحة حماس بدلا من تخزينها بعد مصادرتها.

وتشير نورمان إلى أن حماس تتبع «نهجا تحوطيا»، فقد أكدت أن خطواتها سوف تظل مشروطة بإنهاء إسرائيل «جميع أشكال العدوان»، والانسحاب إلى «الخط الأصفر» الذي حدده اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر الماضي، والسماح بدخول قوة الاستقرار الدولية واللجنة الوطنية لإدارة غزة، إلى جانب الوفاء بالالتزامات المتعلقة بإدخال المساعدات الإنسانية. كما رفضت حماس المطالب الإسرائيلية بتدمير أسلحتها، وتجنبت، عمدا، استخدام مصطلحات مثل «نزع السلاح» أو «الاستسلام». وفي الواقع، لا يرد مصطلح «نزع السلاح» في أي موضع من خارطة الطريق التي طرحها الرئيس ترامب، إذ تستخدم بدلا منه مصطلح «إخراج الأسلحة من الخدمة»، وهو مفهوم مستلهم جزئيا من تجربة إيرلندا الشمالية.

○ مقاتلون من حركة حماس.

أمريكا تدقق في جامعات بشأن الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين وممارسات القبول

واشنطن - (رويترز): استهدفت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الخميس المزيد من الجامعات بسبب قضايا مثل العرق والتنوع في عمليات القبول والمظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، في أحدث حملة قمع تشنها الحكومة الاتحادية ضد المؤسسات التعليمية الأمريكية. وقالت وزارة التعليم إنها تحقق مع جامعتي سان هوزيه وسان فرانسيسكو الحكوميتين بولاية كاليفورنيا بشأن الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين.

وذكرت الوزارة أنها تلقت شكاوى بشأن الجامعتين تتهمهما بالتقاعس عن التعامل مع اتهامات بمعاداة السامية داخل الحرم الجامعي. وأشارت إلى تقارير عن سلوك عدائي تجاه الطلاب اليهود، وظهور «كتابات معادية للسامية» على الجدران، ومظاهرات مؤيدة للفلسطينيين قالت إنها عطلت الدراسة. ونددت الجامعتان بجميع أشكال التمييز وبمعاداة السامية والإسلاموفوبيا وأكدتا أنهما تتعاملان بجدية مع المخاوف المتعلقة بالتمييز وأنهما ستردان على الوزارة من خلال إجراء تحقيقات.

وقالت جامعة سان هوزيه إن العبارة التي نُسبت في البيان الصحفي الصادر عن وزارة التعليم إلى مسؤول سابق في الجامعة، عن التفرقة بين «اليهود الجيدين» و«اليهود السيئين» بناء على موقفهم من الحكومة الإسرائيلية، «لم تصدر قط عن أي ممثل للجامعة». وتزعم إدارة ترامب أن المتظاهرين المؤيدين للفلسطينيين معادون للسامية وداعمون للمتطرفين. ويقول المتظاهرون، ومن بينهم بعض الجماعات اليهودية، إن الحكومة تصور بشكل خاطئ انتقاد الهجوم الإسرائيلي على غزة واحتلال الأراضي الفلسطينية على أنه معاداة للسامية، وتصف الدفاع عن حقوق الفلسطينيين بأنه دعم للتطرف.

من ناحية أخرى، قالت وزارة العدل إن ترتيبات القبول في كلية الحقوق بجامعة ديوك متحيزة لصالح المتقدمين من السود والدول اللاتينية، مشيرة إلى نتائج تحقيق أجرته السلطات الاتحادية. وأضافت وزارة العدل أن كلية الحقوق «ركزت على التنوع العرقي في عملية القبول» وأن «المرشح من السود أو الدول اللاتينية يتمتع باحتمالية أعلى بكثير للقبول في كلية الحقوق بجامعة ديوك مقارنة بالمرشح الأبيض أو الآسيوي الذي يحمل المؤهلات الأكاديمية نفسها». وقالت الوزارة إنها تسعى إلى التوصل إلى اتفاق تسوية طوعي.

من ناحيتها، قالت الجامعة «تلتزم جامعة ديوك بالامتثال للقانون وستواصل ذلك بطريقة تتوافق مع مهمتنا الأكاديمية»، مضيفة أنها تراجع رسالة وزارة العدل. كانت وزارة العدل قد وجهت الاتهامات نفسها هذا العام بشأن ممارسات القبول في كليات الطب بجامعتي كاليفورنيا وييل اللتين قالتا إن ممارساتهما تستند إلى الجدارة. ووقع ترامب أوامر لإلغاء أهداف التنوع التي يصورها على أنها منافية للجدارة وتمييزية ضد البيض والرجال.

ويقول المدافعون عن حقوق الإنسان إن ممارسات التنوع تعالج أوجه عدم المساواة التي عانت منها الفئات المهمشة على مدى عقود. واستهدف ترامب الجامعات بالتحقيقات والتهديدات بتعليق التمويل بسبب الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين ومبادرات التنوع وبرامج المناخ، مما أثار مخاوف حيال ممارسة حرية التعبير والإجراءات القانونية الواجبة والحرية الأكاديمية.

○ من التظاهرات الطلابية المؤيدة للفلسطينيين في أمريكا. (أرشيفية)

○ تحضيرات لدفن جثامين المهاجرين في سبتة. (رويترز)

إسبانيا تعتزم دفن جثامين مهاجري سبتة وتسعى لتحديد هوياتهم

برشلونة / سبتة / الرباط -(رويترز): استعانت الشرطة وعلماء الطب الشرعي بموظفين إضافيين للمساعدة في التعرف على جثث 80 مهاجرا عثر عليها عقب موجة الهجرة الجماعية إلى جيب سبتة الإسباني الأسبوع الماضي، في وقت تنتظر فيه العائلات اليائسة أي أخبار عن أحبائها المفقودين. وقال مسؤولون: إن معظم الجثامين ستدفن في سبتة خلال الأيام المقبلة. وبالنسبة الى الغالبية العظمى الذين لن تحدد هوياتهم قبل الدفن، جمع موظفون بصمات الأصابع وعينات من الحمض النووي وسيواصلون مطابقة الجثث مع الهويات، ثم التواصل مع ذويهم.

وأرهق التدفق الكبير للمهاجرين وما صاحبه من وفيات فريق الطب الشرعي في سبتة المكون من خمسة أفراد فقط والذي لم يتعامل سوى مع 76 حالة وفاة طوال العام الماضي. واستقدمت السلطات ثمانية موظفين إضافيين من البر الرئيسي لإسبانيا، كما أنشأت مشرحة أكبر في مستشفى عسكري سابق. وقال مدير الفريق مانويل أبارثيرو، الذي استدعي لتأكيد وفيات المهاجرين لدى انتشالهم إلى الشاطئ في 30 يوليو «واجهنا عددا من الضحايا فاق قدراتنا العملياتية».

وبينما واصل فريقه العمل مدة أسبوع، نشرت عائلات رسائل على وسائل التواصل الاجتماعي وتابعت التقارير الإخبارية وظلت قريبة من هواتفها، أملا في أن يتواصل أقاربها معها في النهاية.

وقال جمال بهلول (26 عاما): إن شقيقه محمد، وهو عامل بناء يبلغ من العمر 22 عاما، غادر منزله في طنجة وكان آخر اتصال معه في 30 يوليو. وأضاف بهلول: «لم نتلق أي أخبار أخرى... لا نعرف ما إذا كان في سبتة أم مات». ويتجمع أقارب مفقودين آخرين على الجانب المغربي من الحدود للضغط على المسؤولين من أجل الحصول على إجابات وزيارة المشارح المحلية.

وأظهرت تقديرات السلطات الإسبانية أن نحو 72 ألف شخص دخلوا سبتة من المغرب بصورة غير قانونية خلال 24 ساعة. وأوضحت نتائج تشريح الجثث أن عددا كبيرا من بين الثمانين الذين انتُشلت جثثهم إلى الشاطئ في إسبانيا توفوا بسبب توقف القلب والتنفس، وهي سمة شائعة في حالات الغرق بحسب أخصائيي علم الأمراض. وجاء في بيان أصدرته محكمة محلية في وقت متأخر من يوم الخميس أنه لم تُحدد هوية سوى أربعة أشخاص من خلال بصمات الأصابع المسجلة في قواعد البيانات الإسبانية أو عبر مطابقة عينات الحمض النووي، وتُجرى اختبارات لتأكيد هويات أربعة آخرين.

وشاركت الشرطة الإسبانية بصمات أصابع جميع القتلى مع السلطات المغربية، وافتتحت مكتبا عند الحدود يتيح لأقارب المفقودين تقديم بلاغات عن ذويهم وتوفير عينات الحمض النووي. ووفقا لبيان المحكمة، جرى تقديم 19 بلاغا بحلول يوم الخميس. وتجري جهود تحديد هويات المهاجرين بموجب بروتوكول خاص بالحوادث الجماعية يطبق عادة على حوادث المرور أو الكوارث الطبيعية التي تؤثر في المقام الأول على الإسبان، مثل كارثة قطار أداموث في يناير. وانتقدت منظمات خيرية في الماضي عدم تطبيق الحكومة نفس الإجراءات على الوقائع التي تشمل المهاجرين، مثل حادث غرق قارب للمهاجرين عام 2024 بالقرب من جزر الكناري، الذي يعتقد أن 57 شخصا لقوا حتفهم فيه.

إسبانيا تحذر إيطاليا من اتخاذ إجراءات مضادة في حال استمرارها في تعليق اتفاقية شنغن

مدريد - (أ ف ب): حذرت إسبانيا إيطاليا أمس الجمعة من أنها ستتخذ إجراءات مضادة في حال لم ترفع روما هذا الأسبوع تعليقها لاتفاقية شنغن الخاصة بحرية التنقل بين دول أوروبية، والذي فرضته بعد تدفق المهاجرين من المغرب الى جيب سبتة. وجاء في بيان صادر عن الحكومة الإسبانية «نحث حكومة إيطاليا على تصحيح الوضع، وإنهاء عمليات التفتيش، ومعاملة الإسبان مثل المواطنين الأوروبيين الآخرين. وإذا لم تفعل ذلك قبل نهاية الأحد في التاسع من أغسطس، ستكون إسبانيا ملزمة باتخاذ تدابير متناسبة لحماية مصالح وكرامة مواطنيها».

وقام الخلاف النادر بين دولتين حليفتين في الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، بعد عبور 72 ألف مهاجر الحدود من المغرب إلى جيب سبتة الإسباني الأسبوع الماضي، في موجة هجرة غير مسبوقة. وأثارت مشاهد تدفق المهاجرين انتقادات حادة من دول أخرى في الاتحاد الأوروبي تدعو إلى اعتماد سياسة متشددة حيال الهجرة غير القانونية وحماية الحدود الخارجية للتكتل، في طليعتها إيطاليا. وعلقت إيطاليا مؤقتا اتفاقية شنغن مع إسبانيا لمدة شهر، كما أغلقت منافذها البحرية والجوية أمام إسبانيا، وعززت عمليات المراقبة والتفتيش على الحدود البرية.

ونددت الحكومة الإسبانية مجددا أمس الجمعة بموقف إيطاليا معتبرة أن الإجراء الذي اتخذته «غير عادل ومخالف لمصالح الاتحاد الأوروبي وتمييزي بحق الشعب الإسباني».

ولم توضح الحكومة في بيانها طبيعة التدابير التي تعتزم اتخاذها. وكانت رئيسة الوزراء الإيطالية اليمينية المتطرفة جورجيا ميلوني أعلنت أن تعليق اتفاقية شنغن مع إسبانيا اعتبارا من 31 يوليو ولمدة شهر، هو «إجراء استثنائي» يهدف إلى «الحفاظ على الأمن القومي ومنع تداعيات محتملة على بلادنا». كما دعت ميلوني إلى جانب قادة أوروبيين آخرين إلى تعليق عضوية إسبانيا في فضاء شنغن، ولو أن مثل هذا القرار مستحيل من الناحية القانونية.

وحذرت الحكومة الإسبانية من «إثارة انقسامات ونزاعات عقيمة تمليها دوافع انتخابية داخلية»، مبدية «قلقها في أن المشاعر المؤيدة لأوروبا والمنطق وحسن النية ستسود في نهاية المطاف». ومن أصل 72 ألف مهاجر وصلوا إلى سبتة، عاد 70 ألفا إلى المغرب، بحسب الأرقام الرسمية الإسبانية. لكن المتبقين منهم وبينهم مئات الأطفال غير المصحوبين بذويهم، يعانون من نقص في الغذاء والمياه والمأوى ومرافق الصرف الصحي.

السلطة والمعارضة في فنزويلا تبدآن حوارا يهدف إلى تحقيق انتقال سياسي

كراكاس - (أ ف ب): بدأ في كراكاس يوم الخميس حوار بين السلطات الفنزويلية وقوى المعارضة، ترعاه الولايات المتحدة ويأمل كثيرون في أن يفضي إلى انتقال سياسي وانتخابات. وتغيب عن هذا الحوار زعيمة المعارضة ماريا كورينا ماتشادو المقيمة خارج فنزويلا، إذ لم تتلق المرأة الحائزة جائزة نوبل للسلام دعوة للمشاركة في هذه المباحثات التي تُعقد بعد سبعة أشهر من اعتقال القوات الأمريكية الرئيس نيكولاس مادورو. وتتولى نائبته ديلسي رودريغيز الرئاسة بالوكالة منذ الإطاحة به، وتحكم في ظل ضغوط قوية من واشنطن.

وفي ختام جلسة الأولى للحوار، أكّد الطرفان في بيان نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي أنهما اتفقا على «التفاوض بحسن نية» وعلى التزام «مبادئ احترام السيادة الوطنية» و«حماية الحقوق الإنسانية» والسياسية. وشدد وفد المعارضة في بيان آخر أصدره عقب اللقاء على أن الحوار «يهدف إلى تحقيق الاستقرار والمصالحة السياسية وإلى انتقال سلمي». ولم يُسمح بدخول مركز المؤتمرات في قاعدة «لا كارلوتا» العسكرية قبل بدء المباحثات سوى للمصورين. وخلال الجلسة التي بدأت متأخرة ساعات عن الموعد المحدد لها، اتفق الوفدان على المنهجية ودورات العمل وجدول الأعمال. ومن المقرر مبدئيا أن تستمر الاجتماعات إلى الأربعاء.

ويتولى رئاسة الوفد المفاوض عن الحكومة رئيس الجمعية الوطنية خورخي رودريغيز، وهو شقيق الرئيسة بالوكالة. أما وفد المعارضة فترأسه دينورا فيغويرا غير المعروفة كثيرا في فنزويلا، وهي نائبة سابقة تعيش خارج فنزويلا، وكانت تقود الكتلة البرلمانية للمعارضة التي حصلت على الغالبية في الجمعية الوطنية عام 2015 إثر انتخابات رفض الرئيس مادورو نتائجها. وقالت فيغويرا التي عادت إلى فنزويلا الأربعاء في تصريح لمحطة «تيليفن» التلفزيونية إن «الحوار يهدف إلى إعادة إرساء الديموقراطية».

وكتبت ماتشادو على منصة اكس «إن تحولا ديموقراطيا في فنزويلا سيعيد إلينا حريتنا وازدهارنا»، مضيفة أنه سيخلق «حليفا حيويا وموثوقا به للأمن القومي للولايات المتحدة والاستقرار الإقليمي». ولاحظت أن «الشعب الفنزويلي متلهف ومستعد!». أما خوان بابلو غوانيبا، وهو أحد وجوه المعارضة ومقرّب من ماتشادو، فاعتبر أن الإشراف الأميركي يوفر صدقية للعملية. وجاء في منشور له على إكس «هذه المرة، ثمة ضامن فعلي يضمن أن تَفي التشافيزية (عقيدة السلطة ذات التوجه الاشتراكي للرئيس الراحل هوغو تشافيز) بوعودها»، آملا في تحديد جدول زمني لإجراء انتخابات والإفراج عن جميع السجناء السياسيين.